

اليمامة جيت: التلفزيون البريطاني يكشف الفضيحة

الجزء الأول

ابو محمد \\\ المراقب: تمكّن تلفزيون بي. بي. سي البريطاني من كشف كثير من الحقائق حول الصفقة والرّشى والدعارة، فقدّم برنامج «المال» الذي تبثّه القناة الثانية مقابلات مع عدد من الأشخاص الذين شاركوا في فضيحة اليمامة... وقيام شركة الأنظمة الإلكترونية والجويّة البريطانية لتصنيع الأسلحة، بدفع مبالغ مالية تقدّر بنحو 60 مليون جنيه استرليني، لتسهيل الحصول على أكبر صفقة أسلحة في تاريخ بريطانيا.

ونشر موقع إذاعة «بي. بي. سي» القسم العربي تقريراً جاء فيه، إن الأمير تركي بن ناصر، أحد أفراد عائلة آل سعود، هو المستفيد الأكبر من تلك الملايين، حيث كان مسؤولاً على مدار العشرين عاماً للإشراف على أعمال الجانب ((السعودي)) لإتمام الصفقة التي عادت على الشركة البريطانية بمليارات الدولارات.

وفي المقابل، رفضت الشركة التي كانت معروفة من قبل باسم «بريتيش إيروسبيس» وتحوّلت إلى «بي. آي. إي. سيستيمز» الاعتراف بدفع مثل هذه الرّشى في برنامج «رّشى» باسم بريطانيا، إلا أن «بيتر غاردنر» الذي أغدق الأموال على الأمير تركي لأكثر من عقد من الزمن، خرج على صمته وتحدّث لأول مرّة عمّا كان يرتكبه من أعمال. بدأ غاردنر العمل مع الشركة لأول مرة في العام 1988، لتصبح شركة السياحة الصغيرة التي كان يمتلكها، قناة كبيرة لمرور أموال الشركة البريطانية العملاقة لصناعة وتجارة السلاح «بي. آي. إي»، حيث كان يصحّ عن طريقها نحو سبعة ملايين استرليني سنوياً.

وكانت مهمّة غاردنر إغداق الأموال على الأمير تركي مع كل مظاهر البذخ.

فبناء على تعليمات الشركة، كان يوفّر له ولحاشيته الفنادق والسيارات والأموال والطائرات الخاصّة والحراسات الخاصّة وإجازات مثيرة؟! كما استفادت عائلة تركي من كل هذا.

ويقول غاردنر إن زوجة الأمير حصلت على سيارة رولزرويس يقدّر ثمنها بنحو 170 ألف جنيه استرليني، كهدية في عيد ميلادها. كما وضعت تحت تصرّفها وحاشيتها طائرة شحن خاصّة من طراز بوينغ 747 لنقل مشترياتهم، كما حظي نجل الأمير تركي وأصدقائه برحلة تزلّج في كولورادو تقدّر تكلفتها بنحو 99 ألف استرليني. كما صوّر حفل زفاف ابنة تركي بتكلفة قاربت المائتي ألف استرليني.

كما نظّم غاردنر برنامج العطلة الصيفية للأمير تركي وعائلته في العام 2001، والتي استغرقت ثلاثة أشهر، وكلافت الشركة نحو مليوني جنيه استرليني. وعلاق غاردنر على ذلك بقوله لبرنامج «المال» إن أسلوب الحياة هذا فاق أسلوب حياة نجوم السينما... لقد كان النجوم يرتادون الفنادق التي كنا نزورها، لكنهم لا يعيشون في هذا المستوى من البذخ والإسراف. وتلقّى غاردنر في بعض الأحيان تعليمات بتوفير الأموال للأمير تركي وعائلته، في صورة أموال سائلة أو تحويلات مصرفية أو فواتير البطاقات الائتمانية، وقال إنه قام بتحويلات قيمتها 100 ألف دولار. وظهر على شاشة التلفزيون البريطاني «القناة الثانية (بي. بي. سي)» مصدر آخر يدعى إدوارد كانيغهام، الذي أفصح لأول مرة عن أنه تلقّى تعليمات بتلبية متطلّبات مسؤولي حكومة آل سعود الأقلّ مرتبة، من أجل تسهيل أعمال الشركة البريطانية، ووجد نفسه في موقف الوسيط الذي يساعد أولئك المسؤولين على التمتدّع بحياة الليل في لندن، ويدفع عنهم فواتير المقامرة، ويرتّب لقاءات لطيارين ((سعوديين)) كانوا يزورون لندن في إطار صفقة اليمامة مع بائعات الهوى. وقال في البرنامج: كنت أحضر بعضهن (بائعات الهوى) من المنطقة التي أظن فيها، الأمر الذي كان يسدّب لي حرجاً شديداً، وبخاصّة أنني رئيس مجلس محليّ عمالي، وأوضح أيضاً أنه كان يقدّم لمسؤولين في سفارة آل سعود أطقم مائدة فضيّة وذهبيّة قيّمة، سعر القطعة الواحدة منها ألف جنيه استرليني. وأضاف: كنت منهماكماً بتلبية طلبات كل من في السفارة، إذ كانوا جميعاً يريدون أطقماً ذهبيّة، وكانوا يعزفون عن تلقّي الأطقم الفضيّة.

وشرح البرنامج كيف أخفت الشركة البريطانية الجهة التي ستذهب إليها أموال الرّشى بمساعدة «توني وينشيب» القائد السابق في القوّات الجوّيّة البريطانية وصديق الأمير تركي، وكان وينشيب يستبدل شهرياً السجّل الفنصلي الذي يوضح كيف أنفقت أموال الرّشى، بفاتورة واحدة تقع في صفحة واحدة في آب (أغسطس) 1995، مثلاً كان مدوّناً في الفاتورة مصاريف خدمات الإعاشة والدعم للزائرين من خارج البلاد، وكان إجمالي التكلفة في الفاتورة قرابة المليون استرليني، من دون تقديم المزيد من التفاصيل عمّا أنفقت فيه هذه الأموال.

وشرح غاردنر أن وينشيب كان يقوم بذلك لأنه أراد الاحتفاظ بخصوصية وسريّة المسألة، كما أنه أراد إبعاد الأعين الناقبة التي تلتفت إلى مثل هذه الأنواع من التعاملات المالية.

وكشف برنامج المال عن أن ستيف موجفورد الذي كان آنذاك أحد المديرين التنفيذيين الصغار في الشركة، هو الذي وافق على فواتير الرّشى هذه، وأنه أصبح يحتلّ منصب مدير الشركة ومدير العمليات فيها، وأنه وقّع في الشهور الأربعة الأخيرة من عام 1995 على فواتير رّشى تقدّر بنحو ثلاثة ملايين جنيه إسترليني.

دولة الحجاز 14/3/2007